Document: EB 2009/98/R.10/Add.1
Agenda: 7
Date: 2 December 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

أولاً – مقدمة

1- تماشياً مع القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2006،[1] تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعرضها على لجنة التقييم للنظر فيها خلال دورتها الستين التي ستُعقد في الفترة من 1 إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2009. وسوف ترفق هذه التعليقات بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، كما سينظر فيها المجلس التنفيذي خلال دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2009.

ثانياً – تعليقات عامة

2- تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لهذا العام يتسم عموماً بدقة الصياغة، وهو يتضمن عرضاً عاماً مفيداً لما يلي: (1) ملاءمة الصندوق داخل الهيكل العام المتطور للمعونة؛ (2) الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (3) الجوانب المتعلقة بفعالية الصندوق وكفاءته التنظيمية. وباستثناء بضعة مجالات، (مثل أداء عمليات الصندوق في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة)، هناك إجمالاً اتساق عام بين النتائج المشار إليها في التقرير وبين المسائل الإنمائية المطروحة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2009 وتقرير الفعالية الإنمائية.

3- ويتطلب التنفيذ الكامل لدليل التقييم الجديد الذي وضعه مكتب التقييم في عام 2009 إلى بذل مزيد من الجهود من الإدارة لزيادة مواءمة نظام التقييم الذاتي في الصندوق مع وظيفة التقييم المستقل. وسوف يكفل ذلك تحسين إمكانية مقارنة النتائج التي يبلغ عنها مكتب التقييم والإدارة في المستقبل. وهناك فرص كبيرة لمواصلة المواءمة من حيث تحديد معايير مختارة للتقييم (مثل الملاءمة) وعدد وطبيعة المجالات في معايير الأثر على الفقر الريفي. مثال ذلك أن أحد التغييرات التي تحققت بفضل دليل التقييم الجديد يتمثَّل في التوصل إلى تعريف للملاءمة أشمل من التعريف المستخدم في تقرير الفعالية الإنمائية (انظر الفقرة 24). وكان مكتب التقييم في الماضي يقيِّم الملاءمة عن طريق تقييم مدى اتساق الاستراتيجية القطرية أو أهداف المشروعات مع السياسات الزراعية الخاصة بالبلد المعني وسياسات الصندوق وأولوياته، واحتياجات فقراء الريف. وأما التعريف الجديد للملاءمة فهو لا يقتصر على استعراض مواءمة الأهداف مثلما كان عليه الحال من قبل، بل يشمل أيضاً تقييماً للتماسك المنطقي الداخلي والاستراتيجية المستخدمة في المشروع لتحقيق أهدافه. ويتطلب ذلك مثلاً تحديد ما إذا كان تصميم المشروع يحدِّد مجموعة المكونات الصحيحة ويختار الترتيبات المؤسسية الملائمة لتحقيق أهداف المشروع. ولذلك فإن تطبيق التعريف الجديد سيساعد على بلورة فهم أشمل للاستراتيجية القطرية أو ملاءمة المشروعات.

[1] انظر الوثيقة EB 2006/89/R.9، تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة السادسة والأربعين للجنة التقييم.

4- وأُعد القسم الرابع المتعلق بالاستنتاجات بشكل جيد، وهو يتناول بإيجاز المسائل الرئيسية الواردة في الوثيقة. على أن هذا القسم يخلط في بعض الحالات بين الاستنتاجات والتوصيات (انظر مثلاً الجملة الأخيرة في الفقرة 217)؛ لكن الممارسات السليمة تبين أنه من الأفضل "الفصل" بينها في الإصدارات المقبلة. وأبدى مكتب التقييم تعليقاً مماثلاً على الإصدارين السابقين من تقرير الفعالية الإنمائية. وعلاوة على ذلك فقد اقترح مكتب التقييم أن تشمل الإصدارات المقبلة من الوثيقة قسماً موجزاً يبين الطريقة التي عولجت بها التعليقات الرئيسية لمكتب التقييم في السنة السابقة.

ثالثاً – تعليقات محدَّدة

5- **كفاءة المشروعات والبرامج المموَّلة من الصندوق** تمثِّل مسألة مثيرة للقلق، وهو ما أكده كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2009 وتقرير الفعالية الإنمائية. ومن بين العوامل التي تؤثر على الكفاءة، يشير تقرير الفعالية الإنمائية أن 21 من بين 25 من المشروعات التي تم استعراضها في عام 2009 جرى تمديدها لمدة تبلغ 2.4 سنة في المتوسط، وهو ما يزيد من الحاجة إلى كفالة واقعية تصميم المشروعات وإمكانية تحقيق الأهداف، وبخاصة على ضوء الموارد البشرية المتاحة وقدرات التنفيذ لدى الحكومات الشريكة. ويقترح مكتب التقييم على المجلس التعامل مع كفاءة عمليات الصندوق باعتبارها موضوعاً رئيسياً للتعلم في سياق التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2010. وسوف يتيح ذلك فرصة لمكتب التقييم والإدارة ولجنة التقييم والمجلس في السنة المقبلة للنظر معاً في فرص وتحديات تعزيز الكفاءة.

6- ويؤكد تقرير الفعالية الإنمائية في الفقرة 182 الجهود المبذولة **لتدريب موظفي الصندوق**. وتعتبر الحاجة إلى التدريب، بما في ذلك التدريب المتخصص للأفراد من الموظفين والخبراء الاستشاريين، على درجة بالغة من الأهمية. وهذه المسألة ضرورية بشكل خاص على ضوء تحول الصندوق من وكالة لتمويل المشروعات إلى منظمة إنمائية أشمل تكرس اهتمامها أيضاً لقضايا السياسات وإدارة مخاطر المؤسسة، وإدارة المعرفة، ودعم التنفيذ. وازدادت ميزانية التدريب خلال السنوات القليلة الماضية، لكنها ما زالت صغيرة مقارنة بالاحتياجات الشاملة. وعلاوة على ذلك، من المقترح إجراء تخفيض طفيف (10 في المائة تقريباً) في ميزانية التدريب لعام 2010 مقارنة بالمخصصات المرصودة في ميزانية عام 2009 (انظر الملحق العاشر لبرنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2010).

7- وتكشف الفقرة 154 عن أن "أداء مشروعات الصندوق هو في أسوأ أوضاعه فيما يتعلق **بالرصد والتقييم**". وما زال هذا المجال يبعث على القلق، لا سيما أن نُظم رصد وتقييم المشروعات تمثِّل أحد أهم ركائز نظام التقييم الذاتي الشامل في الصندوق.

8- وتشير الفقرة 82 إلى أن "**أثر الصندوق على التمايز بين الجنسين** هو أقوى أثر من بين جميع العوامل الشاملة". على أنه استناداً إلى التقييمات التي أُجريت في الفترة من 2003 حتى 2007 فإن التقييم المشترك بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي بشأن الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا يكشف عن الاهتمام المحدود بالعمليات السابقة في القارة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، لم تتحقق نتائج مُرضية إلى حد ما إلاّ في نصف العمليات التي شملت إجراءات لتحسين المساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. ومن المتوقع أن يشمل التقييم الذي يجريه مكتب التقييم على مستوى المنظمة لهذا الموضوع تحليلاً لجهود الصندوق في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأقاليم، وتحديد الدروس المستفادة، وطرح توصيات للأنشطة المقبلة. وسوف يكتمل هذا التقييم في السنة المقبلة.

9- ويسلط هذا التقرير عن الفعالية الإنمائية الضوء على الزيادة الطفيفة في نسبة **مشروعات المشاكل** في عام 2009 مقارنة بنسبتها في سنة خط الأساس 2006–2007. ومن المفيد تحليل العوامل التي تؤدي إلى مشروعات المشاكل. مثال ذلك أنه إذا كانت تلك المشروعات قد صُنِّفت من قبل باعتبارها مشروعات بدون مشاكل، فما هي العوامل التي أدَّت إلى حدوث مشاكل في الأداء؟ وعلاوة على ذلك، كما جاء في الفقرة 160، فإن التردد في إغلاق المشروعات التي تكشف عن قصور في الأداء يمثِّل مجالاً يستحق الاهتمام في المستقبل بالنظر إلى أن مشروعات المشاكل، من بين مسائل أخرى، ما زالت تستوعب الموارد الإدارية التي يمكن استخدامها في أغراض أخرى.

10- وأعرب مكتب التقييم عن ترحيبه بتغطية التقرير **للحضور القطري**. وتكشف التقييمات بشكل متزايد عن أهمية الحضور القطري الفعال في تعزيز انخراط الصندوق على المستوى القطري وعلى مستوى المشروعات. على أن هناك العديد من القضايا التي في حاجة إلى اهتمام. مثال ذلك، من بين أمور أخرى، أن التقييم الذي أُجري مؤخراً للبرنامج القطري في الهند[2] كشف عن أهمية زيادة تفويض السلطة للمكتب القطري وكفالة تزويده بالموارد الكافية للاضطلاع بمجموعة من الأنشطة؛ وأكد التقييم أيضاً الحاجة الملحة إلى دمج موظفي الحضور القطري بمزيد من الفعالية في مجموع القوة العاملة في الصندوق.

11- ويتضمن تقرير الفعالية الإنمائية وصفاً للجهود المفيدة التي يبذلها الصندوق في تعزيز **الابتكارات المناصرة للفقراء**. على أنه يمكن للوثيقة تكريس مزيد من الاهتمام لتحليل فرص وتحديات التكرار وتوسيع النطاق والتي تُعد أساسية لكفالة تحقيق أثر أكبر على الفقر الريفي. والواقع أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2009 يؤكد حاجة الصندوق إلى اتباع نهج يتسم ببُعد استراتيجي أكبر إزاء التكرار وتوسيع النطاق، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الأنشطة غير الإقراضية، من قبيل حوار السياسات وتنمية الشراكات وإدارة المعرفة.

12- وعلى غرار الممارسة المتبعة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وفي ظل اتساع قاعدة بيانات التقييم الذاتي من حيث عدد المشروعات المقيَّمة، من المفيد أن يشمل الإصدار المقبل لتقرير الفعالية الإنمائية قسماً عن **مقارنة الأداء** في الأقاليم الجغرافية الخمسة التي تغطيها عمليات الصندوق. وإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في تحليل مجموعة بيانات تقرير الفعالية الإنمائية باستخدام معايير مختلفة من قبيل نوع المشروع وتاريخ الموافقة عليه. وسوف يتيح ذلك للإدارة تحديد الأقاليم أو المجالات المواضيعية التي في حاجة إلى مزيد من الاهتمام والموارد في المستقبل.

[2] المكتب القطري في الهند هو أكبر مكتب للحضور القطري للصندوق، حيث يعمل فيه خمسة موظفين متفرغين. وهذا المكتب الذي أنشئ في عام 2001 هو أحد أقدم المكاتب.

13- وعلاوة على ما سبق، يقترح مكتب التقييم أن تشمل الإصدارات المقبلة من تقرير الفعالية الإنمائية **إطاراً في نهاية كل فصل** يلخص النقاط الرئيسية التي يتناولها التقرير. وسوف يلفت ذلك انتباه القراء فوراً إلى العناصر البارزة في كل فصل وييسر إعداد المخطط التفصيلي للتقرير في النهاية.

14- وأخيراً فإن **تقرير الفعالية الإنمائية يصنِّف الأداء** بأنه قوي (5 و6) أو متوسط (3 و4) أو ضعيف (1 و2). على أن مكتب التقييم يقترح، من أجل تحقيق الاتساق مع نظام التقييم المستقل، تصنيف الأداء في المستقبل إلى فئتين عامتين بحيث يكون الأداء إما مُرضياً (باستخدام التقديرات 4، و5، و6) أو غير مُرض (1، و2، و3). وبذلك يمكن تلافي إنشاء نظامين مختلفين للإبلاغ عن الأداء، والحد من إمكانية التضارب في تفسير النتائج.